مصداقية السيد ماجد بن سعيد تجاه تقسيم الإمبراطورية العمانية (١٨٥٦ - ١٨٦١)

(دراسة تاريخية في ضوء رسالة السيد ماجد إلى السلطات البريطانية بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٨٦٠)

د. سعيد بن محمد بن سعيد الهاشمي
جامعة السلطان قابوس - كلية الآداب

مقدمة:

الغاية من هذه الورقة هي معرفة وجهة نظر السيد ماجد بن سعيد، سلطان زنجبار، من انفصاله، وإعلان استقلاله عن عمان الأم، وهل هو كما يقول: "إن رغبتي الوحيدة هي أن أعيش في سلام وصداقة مع كل أفراد عائلتي، وأن أحكم الممتلكات التي ورثتها عن والدي بالعدل والإنصاف حتى أؤمن السعادة والازدهار لجميع أسرتي ورعاياي"، فهل هذا الانفصال رغبة منه حقيقة، أم بتأثير من الساسة البريطانيين؟

بيد أن ثمة عوامل عديدة ساعدت على توسيع فجوة النزاع بين الأخوين الشابين السيدين ثويني وماجد أبناء سعيد بن سلطان، منها

رغبة السلطات البريطانية الحقيـقة في انفصال زنجبار والبر الأفريقي عن عمان، لما لمسته من الضعف الذي تعانيه حكومة عمان مما يسهل فرض الأوامر على الأخوين في حالة الانفصال[١]، ومنها أن الفرنسيين لعبوا دورًا في ذلك الصراع حيث كانوا غير مرتاحين من حكومة السيد ماجد الذي لم يشأ السـماح لهم في الحصول على الرقـيق اللازم للعمل في مزارعهم[٢]. ومنها أن ضعف السـيد ثويني السياسي، وتسليـمه بالأمر الواقع، جعله غير راغب في معارضة الانجليز على الرغم من أنه يعلم علم اليـقين أنهم غـير مـرتاحين لمطالبـه، ومنهـا فقـدان التـرابط بين الأخوين، وعـدم الانسجام وذلك لاختـلاف أمهاتهـما، والدور الذي لعبته أولئك النسوة في القصر من المفاضلة بين الأخوة[٣].

ووجهة النظر التـي ننشدها هنا نلتقطها من وثيـقة كتبهـا السيد ماجـد بعد أربع سنوات مـن وفاة والده، أي في أكتـوبر ١٨٦٠م إلى الحكومة البريطانية بالهند، مع مقارنتـها ببعض رسائله التي بعثها أيضًا إلى هذه السلطات حول وجهة نظره في تقسيم الإمبراطورية.

وهذه الدراسة لا تتبع مرحلة النزاع بين الأخوين، ولا دور لجنة التحكيم، ولا الأسس التي اعتمدت عليـها حكومة الهند البريطانية في

---

(١) الطائي: **دور السياسي**: ٢١٩.

(٢) كيلي: **بريطانيا والخليج**: ٢: ٢٤٠- ٢٤١.

(٣) كيلي: **بريطانيا والخليج**: ٢: ٢٢٥.

حكمها بالانفصال، وإجبار الطرفين على قبوله مسبقًا، فهذا شيء يطول شرحه. ولكن ستحوم هذه الدراسة حوله إذا اقتضت الضرورة للإيضاح، وكشف الغموض، وبنفس الطريقة ستتعامل مع رأي السيد ثويني، ووجهة نظره.

وتنقسم هذه الدراسة لمجموعة من المباحث هي:

١- زنجبار والسيد سعيد بن سلطان.

٢- السيد ماجد بن سعيد.

٣- انقسام الإمبراطورية العمانية.

٤- مضمون الوثيقة.

٥- تحليل الدراسة والاستنتاج.

أولاً: زنجبار وسعيد بن سلطان:

توسعت سلطات حكومة عمان خلال القرن التاسع عشر فشملت أجزاء من الساحل الشرقي لأفريقيا مع بعض الجزر القريبة منه. وكان على رأس الحكومة آنذلك السيد سعيد بن سلطان بن الإمام أحمد بن سعيد (١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م - ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٦م)[٤].

ولد السيد سعيد في مدينة سمائل، وفي رواية في قرية الغبرة من أعمال ولاية بوشر في عام ١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م، وأمه هي السيدة

---

(٤) الفارسي: **البوسعيديون حكام زنجبار**.

الجليلة غنيـة بنت علي بن مـحمـد بن سـعيـد بن مـحمـد بن خلف البـوسـعيـدي، ويلتـقي نسـبـه مع نسب أمه فـي محـمـد بن خلف البوسعيدي (توفيت بعد وفاة السيد سعيد).

وآل الحكم إلى السيـد سعـيد بن سلطان، وبايعتـه الرعيـة بعد استشهاد أبيه السيد سلطان بن أحمد في معركة غير متكافئة في مدخل مضـيق هرمز على يد اتبـاع القواسم عـام ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م، حيث اجتـمع أهل الحل والعقد والمشـورة من أسرته، والقـبائل العمـانية في مسقط، وتم اخـتياره حاكمًا لعـمان خلفًا لأبيه[٥]. فثار عليه عـمومته قـيس ابن الإمـام أحـمـد (ت: ١٢٢٣/ ١٨٠٨م)، وسـعـيـد (ت: ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م) ومحمد، ولكنهم تخلوا في النهاية عن مطالبهم، وأخلوا سبـيل ابن أخيهم، ورضـوا بالأمر الواقع بعد أن جـرد عليهم حروبًا أهليـة وقوى أجنبية. واسـتقدم السيـد سعيد ابن عـمه بدر بن سيف بن الإمام أحمد (ت: ١٨٠٦م) لمساعدته في صراعه مع عمومته خـلال عامي ١٨٠٥ و١٨٠٦م. لكن بوادر الاسـتقلال من قـبل بدر عجلت بنهايته، فانفرد السيد سـعيد بالحكم مع أخيه السيد سالم (ت: ١٨٢١م) الذي يكبره بسنين، والذي يعاني من مرض الشلل.

سعى السـيد سـعيد إلى إعـادة الإمبـراطورية العمانـية إلى أيام

---

(٥) ابن رزيق: **بدر التمام في سيرة السيد سعيد بن سلطان**.

ازدهارها في عهد اليعاربة، فحاول استعادة الممتلكات العمانية الضائعة في الخليج العربي، لكن محاولاته التي دامت نحو ربع قرن من حكمه لم تحقق أي نجاح يذكر، لذلك قام بزيارة إلى شرق أفريقيا بعد تأدية فريضة الحج من عام ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤م، وعلى أثر ذلك رأى العمل على التوسع في شرق أفريقيا، وإحياء الرسم العماني، خصوصا أن تلك البلدان والجزر لا زالت في يد العمانيين المستقلين إلى حد ما.

حقق السيد سعيد مآربه في أفريقيا الشرقية في وقت قصير، وانتقل إلى زنجبار التي أصبحت عاصمته منذ عام ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، وظل هناك حتى وفاته عام ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٦م، وقام السيد سعيد خلال هذه الفترة بسبع رحلات إلى عمان تفاوتت في مدتها وفق أسباب وأهداف كل منها، وكان آخرها في سنة ١٨٥٦م حيث غادر السيد سعيد عمان في طريقه إلى زنجبار في سبتمبر ١٨٥٦م ولكن المنية أدركته قبل أن يصلها، وذلك في ١٩ أكتوبر ١٨٥٦م، وبعد سبعة أيام ووري جثمانه في زنجبار بالقرب من قصر "بيت العجايب". وكان برفقته في هذه الرحلة ابنه السيد برغش بن سعيد (ولد في ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م).

ترك السيد سعيد من الأولاد حوالي ٣٦ ولدًا وبنتًا، وحكم منهم ستة أبناء: منهم اثنان حكما عُمان هما السيد ثويني وتركي،

فالأول حكم عمان بعد موت أبيه السيد سعيد عام ١٨٥٦م، بينما اعتلى السيد تركي بعد موت الإمام عزان بن قيس عام ١٨٧١م.

أما حكام زنجبار من أبناء السيد سعيد فهم على النو التالي:

١- السيد ماجد بن سعيد (١٨٥٦- ١٨٧٠).

٢- السيد برغش بن سعيد (١٨٧٠ - ١٨٨٨).

٣- السيد خليفة بن سعيد (١٨٨٨ - ١٨٩٠).

٤- السيد علي بن سعيد (١٨٩٠ - ١٨٩٣).

عندما قضى السيد سعيد نحبه ورث أبناؤه أمبراطوريته الواسعة وتقاسموا إرثه لكنهم لم يكونوا على وفاق تام، فطمع كل منهم في الآخر، وحاول فرض سلطته على أخيه مما أدى إلى تقسيم الامبراطورية إلى قسمين، وضياع بقية الأجزاء بين مطالب هذا وذاك.

وبعد نزاع طويل بين أبناء السيد سعيد تقدمت الحكومة الإنجليزية في الهند للتوسط بين الأخوين ماجد وثويني، فكان التحكيم في شوال ١٢٧٧هـ/ إبريل ١٨٦١م الذي جاء بالاعتراف بالأول سلطانا على زنجبار، وبالآخر سلطانا على عمان، وأن يساعد الأول أخاه بمبلغ ٤٠ ألف دولار سنويا على سبيل المساعدة لا التبعية، ورضى الأخوان بهذا الحكم، وأقرا الاتفاق، وهكذا انفصلت زنجبار عن عمان، ثم كتب الأخوان لحاكم عام الهند اللورد كننج يشكرانه على صنيعه ومجهود لجنة التحكيم.

ثانيًا: السيد ماجد بن سعيد (١٨٥٦م - ١٨٧٠م):

ولد السيد ماجد في عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٤م، وعندما بلغ الثانية والعشرين من عمره ولي نيابة عن أبيه الموجود في عمان، وذلك بعد وفاة أخيه خالد بن سعيد (١٢٣٤هـ/ ١٨١٩ - ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م).

وكان قد سعى في تعين السيد ماجد في هذا المنصب السيد سليمان بن حمد بن سعيد البوسعيدي (١١٩٩هـ/ ١٧٨٥م - ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م) كبير وزراء السيد سعيد ومحافظ زنجبار والذي حظي بمكانة كبيرة بين أسرة آل بوسعيد في زنجبار.

لم يهنأ السيد ماجد في هذا المنصب، فقد عارضه أخوه السيد برغش (ولد: ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٥م) - الذي كان مرافقًا لوالده السيد سعيد في رحلته إلى عمان- عند عودته إلى زنجبار، وانتهى الأمر بتعاون السلطات البريطانية مع السيد ماجد، وتم نفي السيد برغش إلى الهند مع منحه راتبًا شهريًا، وظل هناك حتى حسنت سيرته، وسمح له بالعودة إلى زنجبار.

استمر السيد ماجد في حكم زنجبار إلى أن توفي في ليلة الجمعة ٣ ربيع الأول ١٢٨٧هـ/ ٧ أكتوبر ١٨٧٠م، ولم يعقب سوى بنت واحدة تدعى خنفورة بنت ماجد. واتصف السيد ماجد بأنه أبيض اللون، طويل القامة، مليح الشكل، وكان على سيرة أبيه سعيد في

اللين والرأفة بالرعايا، ذكيا، محبوبًا بين الرعية[٦].

ثالثًا: انقسام الامبراطورية العماني:

وتتجلى وجهة نظر السيد ماجد بن سعيد في تقسيم الامبراطورية العمانيــة بينه وبين أخيه السيد ثويني، وأحـقيته في الاستقـلال بزنجبار وتوابعهـا من خلال دراســة رسالة كتـبها السـيد ماجـد إلى السلطات البريطانية في الهنـد في يوم ٢٨ من ربيع الأول ١٢٧٧هـ / ١٤ أكتوبر ١٨٦٠م.

وتتكون هذه الرسالة (الوثيقة) من عشر صفحات، وكل صفحة تحـوي بين ٢٩ و٣٠ سطرًا، وكل سطر به بين ٩ و ١١ كلمـة كتـبت بخط واضح مقـروء، بدأت بالبسمـلة، وانتهت بتوقـيع السيد مـاجد وختمه المعـروف، وتاريخ كتابتها، كمـا أوضحنا أعلاه، في ٢٨ ربيع الأول ١٣٧٧هـ.

وضّح السيد مـاجد بن سعيد في هذه الوثيـقة الحجج التي تؤيد أحقيته بـالاستقلال، كما ضمنها بعـضا من شكواه من أخيه ثويني بن سعيد، واتهامه بإثارة الفتن، والاضطرابات في زنجبار.

وقبل دراسة هذه الوثيقة ومحتوياتها يجدر بنا سرد أسماء بعض

---

(٦) المغيري: ١٩١، ١٩٣.

الشخصيات التي لعبت دوراً في هذه الحوادث وهي:

١- السيد ثويني بن سعيد (ت: ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٦م)، سلطان عمان.

٢- السيد ماجد بن سعيد (ت: ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م)، سلطان زنجبار.

٣- السيد برغش بن سعيد (ت: ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٨م)، خلف السيد ماجد في حكم زنجبار عام ١٨٧٠م.

٤- السيد تركي بن سعيد (ت: ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٨م)، سلطان عمان (١٨٧١م - ١٨٨٨).

٥- السيد محمد بن سالم بن سلطان (ت: ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م)، مبعوث السيد ثويني إلى زنجبار، ومفوض من قبله في عام ١٨٥٧م.

٦- السيد ناصر بن علي بن طالب بن مهنا البوسعيدي، مندوب السيد ثويني إلى زنجبار في عام ١٨٥٨م.

٧- السيد حمد بن سالم بن سلطان، مبعوث السيد ثويني إلى زنجبار، ومفوض من قبله في عام ١٨٥٩م.

٨- السيد سليمان بن حمد بن سعيد بن حمد البوسعيدي (١١٩٩هـ/ ١٧٨٥م - ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م)، رئيس وزراء

السيد سعيد، ومحافظ زنجبار.

٩- الكابتن جونز Captain Felix Jones ، الوكيل السياسي في الخليج (١٨٥٦ - ١٨٦٣).

١٠- اللورد كاننج Lord Canning ،الحاكم العام للهند (١٨٥٦-١٨٦٢)، أول حاكم عام للهند بعد نقل حكم الهند من الشركة الهندية الإنجليزية إلى حكومة لندن مباشرة في الأول من نوفمبر ١٨٦٧م[٧].

١١- العميد كوجلان Brigader W. M. Coghlan ، المقيم السياسي في عدن، والعضو المكلف في تقصي حقائق النزاع بين مسقط وزنجبار (زار مسقط في: ١٢/٦/١٨٦٠؛ كما زار زنجبار في: ٢٩/٩/١٨٦٠).

١٢- القس بادجر G. P. Badger مساعد لكوجلاناد في تقصي حقائق النزاع، ومترجم عربي للجنة، (وهو الذي ترجم كتاب الفتح المبين لابن رزيق تحت اسم "The History of the Imams and Sayyids of Oman" وذلك في عام ١٨٧١م).

١٣- اندرسون H. L. Anderson ، سكرتير حكومة بومبي.

١٤- اللورد الفنستون Lord Elphinstone ، حاكم بومبي (ت:

---

(٧) أمين: **الخليج العربي** : ٤٣.

١٨٥٩).

١٥- جورج كليرك Sir George Clerk ، حاكم بومبي بعد وفاة اللورد الفنستون.

١٦- الكولونيل همرتون Col. Hamerton ، المعتمد السياسي في زنجبار (مات في ٥ يوليو ١٨٥٧م).

١٧- الكولونيل رجبي Col. Rigby ، القنصل البريطاني في زنجبار (خلف الكولونيل همرتون، وقد تسلم منصبه في ٢٧/ ٧/ ١٨٥٨م).

هؤلاء الأعلام الذين سنشير إليهم أثناء مناقشة الوثيقة، هم: أبناء السيد سعيد، وأبناء أخيه، وأصهاره، (حيث إن السيد محمد بن سالم بن سلطان تزوج من السيدة ريا بنت سعيد بن سلطان، وأن السيد حمد بن سالم بن سلطان اقترن بالسيدة عائشة بنت سعيد بن سلطان (ت: ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٦م)، وبعض رجال السياسة البريطانيين في المنطقة.

رابعًا: مضمون الوثيقة:

ومضمون هذه الوثيقة التي قدمها السيد ماجد بن سعيد بن سلطان إلى السلطات البريطانية في الهند، يعرض فيها حجته في تولي

حكم زنجبار، ويعلن فيها استقلاله عن عمان، ويقطع علاقته بأخيه السيد ثويني بن سعيد. يمكن أن نجملها في النقاط التالية:

١- الأسس التي ساقها السيد ماجد ليدلل على أحقيته في الاستقلال، وهي:

أ) وصية من والده منذ عام ١٨٤٤م.

ب) تقلد الحكم بانتخاب من قبل أفراد آل بوسيعد، وزعماء القبائل.

ج) اعتراف الدول الأجنبية به.

د) اعتراف السيد ثويني به من خلال إرسال مبعوثه محمد بن سالم.

٢- المبعوث الأول للسيد ثويني إلى السيد ماجد (السيد محمد بن سالم بن سلطان).

٣- نقض الصلح بين السيد ماجد والسيد ثويني.

٤- المبعوث الثاني للسيد ثويني إلى السيد ماجد (السيد علي بن ناصر البوسعيدي).

٥- المبعوث الثالث للسيد ثويني إلى السيد ماجد (السيد حمد بن سالم بن سلطان).

٦- اتهام السيد ثويني بإثارة المشاكل في زنجبار:

أ) تشجيع أخيه برغش على الثورة.

ب) عصيان قبيلة الحرث، وزعيمها عبد الله بن سالم الحارثي.
ج) الدور الفرنسي في الاتصال بين ثويني، ومؤيديه في زنجبار.

٧- بعض التهم المقدمة من السيد ماجد ضد أخيه ثويني:
أ) حروبه مع السيد تركي بن سعيد، حاكم صحار.
ب) قيمة المركب الذي استولى عليه ثويني في مسقط وباعه.
ج) نصيبه من الإرث الموجود في حوزة السيد ثويني من خيول وأموال.

والباحث لا يود أن يتعرض لكل هذه النقاط التي أثارها السيد ماجد بن سعيد في دفاعه عن سلوكه بالانفراد بحكم زنجبار، واتهام أخيه السيد ثويني بن سعيد، حاكم عمان، بأنه طامع بضم زنجبار إلى عمان، ولكن سيحاول الباحث أن يحلل هذه الوثيقة دون أن يولج في تفاصيل هذه التهم، وكيف نجح الانجليز في تهميشها، لأن هذه التهم ما هي إلا ذرائع تذرع بها السيد ماجد من أجل إثبات مصداقيته.

١- الهدف من الوثيقة:

استهل السيد ماجد رسالته بالغاية من كتابتها فشرح أحوال زنجبار، ومكانته بين سكانها، وتقدم بمجموعة من الشكاوى ضد أخيه السيد ثويني بن سعيد، حاكم عمان. وهذه الرسالة كتبت وقدمت

بتاريخ ٢٨ من ربيع الأول ١٢٧٧هـ/ ١٤ أكتوبر ١٨٦٠م أي بعد أربع سنوات من وفاة والده، وبعد زيارة كوجلان W. W. Coghlan المكلف بتقصي حقائق النزاع بين الأخوين. فيقول السيد ماجد بعد البسملة: "نخبر سعادة والي ولاة الهند بكيفية حالنا، ونشكو إليه ما فعله الأخ ثويني فينا، وسنورد كلا في محله إن شاء الله". (٨)

٢- تنصيب السيد ماجد حاكما على زنجبار:

بعد أن ذكر السيد ماجد الهدف من كتابة هذه الوثيقة، شرح كيف وصل إلى الحكم، والأسس التي اعتمد عليها في أحقيته في الانفصال، وبين أن والده السيد سعيد بن سلطان هو الذي أقامه حاكما على زنجبار وتوابعها بعد وفاة أخيه خالد بن سعيد (ت: ٧/ ١١/ ١٨٥٤م)، "فلا يخفى على جنابكم أنه بعد وفاة الأخ خالد أقامني الوالد المرحوم سعيد بن سلطان مكانه حاكما في زنجبار، وبرّ الأفركة (أفريقيا) والجزائر التي فيه، وكتبت بتوليتي في ذلك لجميع أكابر بر الأفركة، والجزائر، وأمراء العساكر، وأمرتهم أن يكونوا الجميع في طوعي وتحت أمري"، كما تذكر الرسالة أن السيد ماجد استمر حاكما لمدة سنتين حتى وفاة والده في أكتوبر ١٨٥٦م، وبعد وفاة والده دعا أهل زنجبار ومشورتها فبايعوه بالإمارة، وكذلك أيده جميع قادة

---

(٨) "الرسالة": ص:١.

العساكر"، . . . فلما وصلني علم وفاته دعوت الناس من أخوتي وعشيرتي وكل من في هذه الأطراف من حد التنج إلى مرباط لبيعتي، فاجابوني الجميع إلى ذلك وبيعوني أن أكون حاكمًا عليهم ومتوليًا أمرهم".

كما أنه أشعر جميع القناصل والوكلاء الأجانب في زنجبار بذلك، وقد اعترفوا به كحاكم لزنجبار وتوابعها، وبعدها أخبر رؤوساء الدول الأجنبية بذلك، فوجد القبول، ووصلته التعازي، والتهاني من حكومة فرنسا، وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن صاحبة الجلالة الملكة فكتوريا، ووزير خارجيتها، كما أخبر Lord Canning حاكم عام الهند، واللورد الفنستون حاكم بومبي، كما أن الرسالة ذكرت أن السيد ماجد تسلم خطاب من أخيه السيد ثويني بواسطة السيدين محمد بن سالم، ومحمد بن سعيد، ، توضح الشكر والعرفان والاستحسان بما فعله ماجد.

والمتفحص في هذا الادعاء يجد أنه لم يخلُ من الصحة في بعض الجوانب، فقد عرفنا أنه عندما مات السيد خالد بن سعيد كان أبواهما السيد سعيد بن سلطان في مسقط، فقد سافر إليها في ١٩ رجب ١٢٧٠هـ/ ١٨ أبريل ١٨٥٤م[٩]. أي قبل موت السيد خالد

---

(٩) الفارسي: ١٣٥.

بستة أشهر، والسيد سعيدظل في مسقط حتى سوى مشاكله مع الدولة الفارسية حول قضية بندر عباس، وبعد ذلك تسنم فرقاطته كوين فكتوريا Queen Victoria نحو زنجبار فمات قبل أن يصلها بسبعة أيام أي في ١٩ أكتوبر ١٨٥٦م.

ولهذا، وكما أوضحنا أن الذي نصب السيد ماجد هو السيد سليمان بن حمد بن سعيد البوسعيدي، محافظ زنجبار، ومن ثم أشعر السيد سعيد بهذا الإجراء، وليس لدينا ما يوضح إذا ما كان السيد سعيد رضى بما حدث أم أنه رضي بالأمر الواقع نظرا لبعده عن زنجبار، وأن له تصرفا خاصًا أجله لحين عودته، وإن كنا نرجح هذا الرأي الذي ندعمه بأدلة منها: أن السيد ماجد لم يتجاوز ٢٢ ربيعا آنذاك، ومن ثم فهو غير كفء لهذه المهمة، ويرجح ذلك أيضًا ما حكاه همرتن، الوكيل البريطاني في زنجبار، عن خطط السيد سعيد حول مستقبل البلاد السياسي إذ يقول: "وإنني مطلع تماما على ما كان عليه نوايا صاحب السمو المتعلقة بالخلافة - بأن يتولى ثويني في مسقط حكم ممتلكاته العربية مع اشتراط تعيين بعض من أبنائه حكاما على بعض الأماكن ضمن ممتلكاته العربية، وأن الأمير ماجد الذي يضعه صاحب السمو في مكان ابنه المتوفى خالد يجب أن يتولى حكم ممتلكاته الأفريقية مع اشتراط تعيين عدد آخر من أبناء الأول حكاما على بعض الأماكن ضمن ممتلكاته الأفريقية. وقد أخبرني سموه مرارا

بأنه سوف يسعى، بإذن الله، للقيام بهذا الترتيب لدى عودته من مسقط إلى زنجبار إذا مد الله في أجله، إلا أنه من الصعب التنبوء الآن بالوجهة التي ستصير إليها الأمور"(١٠).

أما الأجانب الذين اعترفوا بالسيد ماجد حاكما فهم: الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية فرنسا، وهاتان الدولتان لا يعنيهما من يحكم زنجبار ما دامت مصالحهما مستجابة، وفق قواعد الاتفاقات الموقعة بين الطرفين في ١٨٣٣ و ١٨٤٤ على الترتيب. أما ملكة بريطانيا، ووزير خارجيتها فقد عزياه في والده دون الإشارة إلى الترحيب باعتلائه السلطنة. ويمكن أن نضيف أن السيد ماجد كتب إلى حاكم بومبي اللورد الفنستون يخبره بوفاة أبيه، ثم أنه أخبره عن وضعه إذ يقول: "وقد اجتمعوا أخوتي وقرابتي وأكابر البلد ومشايخهم ونصبوني في مكان الوالد المرحوم".

وتكرر منه هذا القول في رسالته التي نتتبعها فيقول: "فلما وصلني علم وفاته دعوت الناس من أخواني وعشيرتي، وكل من في هذه الأطراف من حد التنج إلى مرباط لبيعتي (فأجابوني) الجميع إلى ذلك، وبايعوني أن أكون حاكمًا عليهم ومتوليا أمرهم". وجاء في رسالته إلى حاكم عام الهند Lord Canning المؤرخة في ٦ نوفمبر

---

(١٠) *Records of Oman*: 1: 107.

١٨٥٦ فقال: "لقد اجتمع الأشقاء والأهل وكبار مشايخ البلد، واعترفوا بي خليفة لوالدي، وبذلك فقد أصبحت حاكما على البلد، وبفضل الله، وعطف حكومتكم فإن كل شيء على ما يرام ويسود الهدوء أنحاء المملكة والرعايا قانعون".

وحقيقة الأمر أن الذين بايع السيد ماجد هم إخوته القُصّر، وعائلة آل بوسعيد، وكبار مشايخ البلد فقط، وهؤلاء هم العمانيون دون غيرهم. وكان السيد برغش الذي كان مرافقًا للسيد سعيد وهو الذي تولى دفنه سرًا، غير راض عن تولي السيد ماجد كرسي زنجبار وانفصالها عن عمان.

إن معظم إخوته الموجودون في زنجبار، والذين يزعم السيد ماجد أنهم وافقوا على توليته هم صغار السن، كما يتضح من أعمارهم على النحو التالي:

- السيد عبد العزيز (١٨٥٠-١٩٠٥) كان عمره ست سنوات.
- جمشيد بن سعيد (١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢ - ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٨) كان عمره ١٤ سنة.
- عبدالوهاب بن سعيد (ولد في: ١٨٤٠) كان عمره ١٦ سنة.
- ناصر بن سعيد (ولد في: ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م) كان عمره سنتين.
- عباس بن سعيد (توفي في بداية حكم السيد برغش).

- طالب بن سعيد (مات في حكم السيد برغش).
- حمدان بن سعيد (١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣- ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٨م) كان عمره ١٣ سنة.
- غالب بن سعيد (١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م - ١٢٨٦هـ/ ١٨٧٠م) كان عمره ١١ سنة.
- علي بن سعيد (١٢٧٠هـ/ ١٨٥٤م - ١٣١٠هـ/ ١٨٩٣م) كان عمره سنتين.
- خليفة بن سعيد (١٢٦٩هـ/ ١٨٥٢م - ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠) كان عمره أربع سنوات.
- محمد بن سعيد (ولد في: ١٢٤١هـ/ ١٨٢٤م) كان السيد محمد في مسقط.
- عبد الرب بن سعيد (مات في نهاية حكم السيد برغش).
- بدران بن سعيد (١٢٧٣هـ / ١٨٥٦م - ١٣٠٣هـ / ١٨٨٦م) كان عمره أقل من سنة.
- خولة بنت سعيد (ت: ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م).
- سالمة بنت سعيد (١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م - ١٣٤٢هـ / ١٩٢٤م) عمرها ١٢ سنة.

وما ذكره السيد ماجد بن سعيد من أن أباه هو الذي عينه خليفة

له بعد مماته بموجب وصية ورسالة من والده لوزير خارجية بريطانيا عام ١٨٤٤م، يتناقض مع ما ورد في المصادر إذ يقول الكولونيل رجبي الوكيل، السياسي في زنجبار، والذي خلف همرتن - وهو من أكبر أنصار التقسيم - في رسالة بعثها إلى أندرسون، سكرتير حاكم بومبي في ١٧/٢/١٨٥٩ حول الوصية المزعومة "يخبرني السيد سليمان بن أحمد البوسعيدي محافظ مدينة زنجبار بأن الإمام الراحل لم يترك أية وصية، وأن الإفادة المكتوبة حول رغباته، وتعيينه لثلاثة أشخاص هو واحد منهم كأوصياء يتعلق فقط بالشئون الداخلية، ودفع الميراث وتوزيع الصدقات .. الخ".

كما يقول المغيري في كتابه.[١١] إن السيد ماجد تجاهل حقوق أخيه الأكبر السيد ثويني، والأخير لا يلام في دعوه إذ اعتبر زنجبار داخلة في حقوقه ميراثه لأنه الابن الأكبر.

٣- رسالة السيد ماجد لأخيه السيد ثويني:

ثم يستطرد السيد ماجد في وثيقته، ويذكر أنه جهز الفرقاطة التاج لتبحر نحو عمان، ومنها إلى الهند لكي تحمل رسائل خبر وفاة أبيه إلى إخوته في عمان، وإلى السلطات البريطانية بالهند. فيقول في رسالته: "بعد ما تمت لي البيعة ذمرت فرقداً (فرقاطة) من فراقدنا

---

(١١) **جهينة الأخبار:** ١٩١ - ١٩٢.

(فراقطنا) يسمى التاج، ووجهته إلى مسكت (مسقط)، وكتبت فيه مكتوبا للأخ ثويني بن سعيد أخبره بالواقع من وفاة الوالد، واستقامة الأمر لي".

وكان السيد ماجد حذراً ومتخوفا من أن يقبض السيد ثويني على رسوله وفرقاطته، فقد أمر رسوله محمد بن عبد العزيز، قائد الفرقاطة، أن يسلم رسائل إخوته إلى شيخ رأس الحد (إحدى المرافيء في المنطقة الشرقية)، ولا يذهب رسوله إلى مسقط، وعليه التوجه إلى الهند دون إبطاء. وكان مضمون هذه الرسائل هو إخبار إخوته ثويني ومحمد، وتركي، وبعض أعيان آل بوسعيد بأن أباهم قد مات، وأنه نُصب على رأس السلطة في زنجبار وتوابعها خليفة لوالده، كما أنه حذر أخاه ثويني من خصومهما، وطلب منه أن يحسن به الظن، وأن يسود التعاون بينهما "وذكرت له في ذلك الكتاب أن يكون على حذر من خصومنا بعمان، وأن يطيب خاطره، ويحسن بي الظن".

وكان وصول الرسالة إلى السيد ثويني وعلمه بوفاة أبيه في الثاني من شهر ديسمبر ١٨٥٦م، ويورد ابن رزيق، المؤرخ العماني، خبر الوفاة في كتابه الفتح المبين فقال: "ولما كملت التعزية تقدم ماجد على إخوته الذين بزنجبار، فجلس على كرسي الملك والسلطان، وجعل كل واحد من أصحاب أبيه سعيد أيام دولته في المرتبة التي كان

فيها من أبيه، فأثنت عليه الرعية، وشكروا صنيعه.

ثم بعث إلى مسقط مركبا من المراكب التي خلفها أبوه، وأنفذ كتبه بيد رسوله الذي بعثه في المركب بالخبر إلى إخوته: ثويني، ومحمد، وتركي أبناء سعيد بن سلطان، ولسائر الناس من آل أبي سعيد (آل بوسعيد)، وغيرهم الذين يلزم لهم الكتابة منه.

فطرح المركب أناجره على ناحية رأس الحد، وأنفذ الرسول الكتب التي حملها من ماجد إلى شيخ رأس الحد، فمضى بها ذلك الشيخ إلى والي صور، وهو السيد سعيد بن خلفان بن سعيد البوسعيدي، ومضى بها الوالي سعيد المذكور إلى مسقط فسلمها للسيد ثويني . . .

فلما فض السيد ثويني ختام كتابه وقرأه . . . أمسك بقية الكتب، ولم يبعثها إلى أهلها، وطوى الخبر عن العامة والخاصة . . ولما رتب ثويني بلدة مسقط ومطرح أحسن ترتيب، أظهر الخبر بموت أبيه، ودفع كل كتاب لصاحبه، فوقعت في البلد صيحة عظيمة من أهلها حتى خيل أن الجبال تزعزعت منها، وجلس هو وأخوه محمد ابن سعيد وأبناء عمهما محمد وحمد أبناء سالم بن سلطان". [١٢]

وليس لدينا تعليق على هذا الإجراء لأننا نراه من الواجب أن

(١٢) **الفتح المبين**: ٤٦١.

يخبر السيد ماجد إخوته في عمان بخبر والدهم. يقول السيد ماجد في الوثيقة التي بين أيدينا "وذكرت له أيضًا أن داهمه حادث مهم فإنا معه بالحال والمال والرجال، وأمرت قبطان ذلك الفرقد أن ينزل ذلك المكتوب في بندر من بنادر عمان يُسمى الحد، وكتبت لشيخ ذلك البندر أن يحمل الخط (المكتوب) هذا إلى الأخ ثويني . . . فعلت ذلك احتذارًا للأخ ثويني بقلة مسيرة المركب إلى مسكد خوفًا أن يندهش بوصول علم وفاة الوالد، ويكون على غير حذر، فيطمعوا فيه، وفي ملك عمان الخصماء والأعداء، رايت الأولى يصله مكتوبي خفية فيقرأه ويحتذر من الخصيم، ثم يظهر علم وفاة الوالد بعد الاحتذار"(١٣).

٤- مبعوث السيد ثويني السيد محمد بن سالم بن سلطان:

يستمر السيد ماجد في إعطاء البيانات عن تفاصيل الخلاف بينه وبين أخيه ثويني فيقول: إن السيد ثويني رد إليّ الجواب، وأنه حزين لوفاة أبيه، وأنه مسرور في استقامته، كما أخبره أنه سيرسل أخاه السيد محمد بن سعيد بن سلطان، وابن عمهما السيد محمد بن سالم ابن سلطان، لكي يرتب توزيع التركة، حيث إن الأخير كان وصيا لوالده في تنفيذ وصيته.

كما يذكر أن الأوصياء بجانب السيد محمد بن سالم هم: خالد

---

(١٣) "الرسالة": ص : ٢.

ابن سعيد، والسيدة عزاء بنت سيف بن الإمام أحمد، أرملة السيد سعيد المرحوم، ومحافظ زنجبار السيد سليمان بن أحمد بن سعيد البوسعيدي. وذكر أن والده بدل وصيته بعد وفاة السيد خالد بن سعيد وحل محله هو نفسه السيد ماجد بن سعيد؛ لأن محمد بن سالم كان شريكي في الوصية "لأن الوالد المرحوم أولا جعل وصيته بعد موته خالد بن سعيد، ومحمد بن سالم، وأهل بيته بنت سيف، فلما توفا (توفي) خالد بدّل الوصية، وجعلني أنا وصيه بعد موته، ومحمد بن سالم، وأهل بيته بنت سيف، وسليمان بن حمد"[١٤].

أبحر السيد محمد بن سالم ورفيقه نحو زنجبار يوم ٢٣ فبراير ١٨٥٧م، وهو مفوض من قبل السيد ثويني، وأن الأخير راض بكل رأي يمضيه محمد في تنفيذ الوصية، وما يجريه من أمور في أمر السيادة.

وتمضي الرسالة (الوثيقة) بقولها إن رأي السيد محمد بن سالم هو أن يقسموا التركة التي خلفها السد سعيد عدا البلدان والمملكة حيث أن عمان وما يليها للسيد ثويني وزنجبار وتوابعها للسيد ماجد، "فلما قربت (قرأت) الكتاب هذا قلت للأخ محمد بن سالم ما عندك من الرأي، فقال: أرى الأولى والأحسن نقيّم جميع ما خلفه الوالد المرحوم على أولاده ما خلى البلدان والمملكة، فذلك معلوم ومعروف

---

(١٤) "الرسالة": ص: ٢.

أن عمان وما يليها للأخ ثويني بن سعيد وزنجبار، وما يليها وبر الأفركة (ساحل أفريقيا) لك "[١٥].

وقد تم تنفيذ الوصية، وأخذ كل واحد نصيبه حيث كان نصيب الذكر الواحد من أبناء السيد سعيد ٥٧,٩١٧ دولار، وأن نصيب البنات نصف هذا المبلغ لكل أنثى.

وتذكر الوثيقة أنه قبل مغادرة السيد محمد زنجبار طلب من السيد ماجد أن يساعد السيد ثويني بمبلغ قدره ٤٠ ألف ريال سنويا. "فمع سفرة الأخ محمد بن سالم ذكر لي يا ماجد أنت تعلم بحال أخيك وقِلّت ما في يده من الدراهم، وكثرة ما عليه من اخرج (المصاريف)، وتعرف أن مدخول عمان لا يكفي مخروجها، وخوفي أن لم تسعد أخاك بدراهم في كل عام يذهب ملك عمان من أيديكم ويطمع من كان في قلبه مرض من خصمايكم فهل تجعل لأخيك ثويني شيئًا من المسعدة والمعونة من عندك ليسدد أحواله وأحوال عمان"[١٦].

فوافق السيد ماجد بن سعيد على ذلك الطلب والمساعدة بعد أن وضع شرطين أساسيين لهذه المساعدة أولهما: أن يكون ماجد حاكما على زنجبار وتوابعها، وثانيهما: أن لا يتعدى السيد ثويني حاكم مسقط على السيد تركي حاكم صحار، وأن صدر من الأخير تقصير عليه أن

(١٥) "الرسالة": ص: ٢-٣.

(١٦) "الرسالة": ص : ٣.

يبلغه هو حيث تذكر الوثيقة أن السيد ماجد هو المسؤول عنه "لأنه يحتسب على (ماجد)". فإذا وفى السيد ثويني هذين الشرطين فله المساعدة ٤٠,٠٠٠ ريال كل سنة، وإذا لم يثبت السيد ثويني على الشرطين فليس له عند ماجد أي مساعدة. ويذكر أنه أشهد على ذلك أخاه محمد بن سعيد، ووزيره محافظ زنجبار سليمان بن حمد بن سعد البوسعيدي (ت: ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م)، والكاتب أحمد بن نعمان الكعبي (ت: ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م)، ومستاجر الفرضة لداه Ludda .[١٧]

ويدعي السيد ماجد أن السيد محمد بن سالم طلب من ماجد خطاب منه لأخيه ثويني يبين فيه أن هذا المبلغ هو عبارة عن مساعدة من ماجد الثويني حتى يمكن أن يصدقه في ذلك، فوافق ماجد، وأمر محمد بن سالم أن يكتب الخطاب، فكتب محمد "أنا محمد بن سالم أردت من الأخ ماجد بن سعيد إلى أخيه ثويني بن سعيد في كل عام أربعين ألف ريال"، وبعد ختمها وقع عليها السيد ماجد "أنا صحيح ذلك وكتبه الحقير ماجد بيده"[١٨].

ثم عاد السيد محمد بن سالم إلى مسقط آخذًا معه حقوق ورثة المرحوم السيد سعيد الذين في عمان فوصل عمان في شهر أكتوبر ١٨٥٧.

---

(١٧) "الرسالة": ص: ٣ - ٤.

(١٨) "الرسالة": ص: ٤.

هذا المبلغ فسره السيد ثويني على أنه ليس من باب المساعدة، إنما هو علامة الخضوع والتبعية، وعلى هذا المفهوم تبادل الأخوان الاتهامات. وللأسف لم نعثر على هذا الخطاب الذي ذكره السيد ماجد ابن سعيد، ولم يظهره السيد ثويني لأحد إذا كان ثمة خطاب حسب رواية السيد ماجد.

٥- موافقة السيد ثويني على ما أجراه مبعوثه:

استمرت الوثيقة في شرح موقف السيد ثويني من هذا الاتفاق وأنه استلم أول دفعة من المساعدة، وهي ١٤ ألفًا من الريالات أرسلت له في مركب الأمريكان، ورد السيد ثويني على ماجد برسالة بعثها له مع مندوب آخر هو السيد ناصر بن علي بن طالب بن مهنا البوسعيدي، الذي كلف باستلام باقي المبالغ (٢٦ ألف ريال).
"وأرسل لي مكتوب مع رجاله ناصر بن علي بن طالب يذكر فيه أن الدراهم التي تفضلت بها وصلت، وأحسنت، وحالك جميل". كما أن السيد ناصر سلم السيد ماجد رسالة من السيد محمد بن سالم يحثه فيها على الاتفاق. ثم إنه في الوثيقة اتهام لمندوب ثويني السيد ناصر من قبل السيد ماجد، وتتمحور هذه الاتهامات في إن السيد ناصر أخذ يفسد رعية السيد ماجد بعدم الطاعة، ويدعو للسيد ثويني، كما أنه أفشى خبرًا بأن السيد برغش يقوم مقام ثويني فافعلوا ما يأمركم به،

"والحاصل أن ناصر بن علي قبض الدراهم الباقيات، ودخل في الرعية يفسدهم باطنًا، ويمنيهم بأحوال من الأخ ثويني، وعلى ما بلغنا قال لهم هذا برغش عن ثويني وكل ما يريده منكم تفعلوه فافعلوه وهو محسوب علي ثويني"(١٩).

ونلاحظ هنا أن السيد ماجد لم يصرح بالأسباب التي جعلت من السيد ناصر يفسد رعيته، ويحثهم على خلعه. ونحن لا نعدو الحقيقة إذا قلنا أن السيد ثويني رفض الصلح، وأن السبب الحقيقي من وراء إرسال السيد ناصر إلى السيد ماجد هو إشعاره برفض الصلح، كما أن السيد برغش غير راض بالسيد ماجد وسلوكه نحو أخيه، وساندته قبيلة الحرث برئاسة شيخها عبد الله بن سالم الحارثي.

٦- نقض الصلح وقيام الصراع:

خصص السيد ماجد باقي صفحات الرسالة (٥- ١١) في شرح الصراعات والاتهامات بينه وبين أخويه ثويني وبرغش أبناء سعيد، وقبيلة الحرث وموقف مبعوث السيد ثويني الثالث السيد حمد بن سالم ابن سلطان، وهو أخ لمحمد بن سالم الذي اعتزل السياسة، واستقر في الحجاز بعد أن أخذ على خاطره من السيد ثويني؛ لأنه لم يحترم الصلح الذي أبرمه بينه وبين أخيه تركي بن سعيد، والي صحار، الذي

---

(١٩) "الرسالة": ص: ٥.

عينه أبوه عليها عام ١٨٥٦م.

وفي نهاية الوثيقـة يتقدم السيد ماجـد بجملة من الشكاوي ضد أخيه ثويني عند السركال (الإنجليز) نوجز منها ما يلي:

١- أنه نقض الصلح الذي أتمه السيد محمد بن سالم.

٢- أنه نقض الصلح بمحـاربة السـيد تركي بن سـعيـد، والي صحار.

٣- أعد حملة لحرب زنجبار في بداية سنة ١٨٥٩م.

٤- أثار أهالي زنجبار على خلع السيد ماجد.

٥- شجع عرب عمان في زنجبار بالثورة على السيد ماجد.

٦- أعان السيد برغش على القيام بالثورة على السيد ماجد.

٧- طلب تعويضاً عـما تكلفـه السيد مـاجد من خسـاير أمام طموحات السيد ثويني بن سعيد.

٨- طلب من السـيـد ثويني سـهـمـه من الدراهم والخـيـول والمراكب التي كانت بعمان، ولم يتم تقسيمها بين الورثة.

٩- استرجـاع قيمة المركب الذي باعـه قبطان السيـد ماجد في عـمان، واسـتولى السيـد ثويني عليـه، وهو ١١٫٠٠٠ دولار.

خامسًا: التحليل والاستنتاج:

أرى من الضروري أن أشير هنا إلى وجهة نظر السيد ثويني، سيد عمان، في الانفصال لكي تتضح الرؤية، ويستقيم الدليل. وكانت وجهة نظر سيد عمان هي أنه يرى أن تكون الدولة واحدة دون تقسيم، وأن تكون زنجبار خاضعة لعمان مع وجود حاكم عليها، وهذا الرأي كان يتفق مع آراء لجنة التحكيم، وأن في تقسيم الدولة ضررًا على الأسرة أولاً، وعلى المواطنين العمانيين ثانيًا، وعلى الأمة العربية والإسلامية ثالثًا، وأن عمان سينالها الضعف والوهن، وأن الانفصال في غير صالح القطرين. كما يرى السيد ثويني أنه والحالة كذلك فهو أحق بالسلطة من أخيه بحكم أنه أكبر سنًا، وأنه الحاكم الفعلي لعمان الأم، وهو صاحب الحق في حكم الأجزاء الخارجة عن عمان، كما أن وصية السيد سعيد لبيت المال هي دلالة على أنه يعترف بدولة واحدة، ولا يوجد للدولة إلاّ بيت مال واحد، وهو في عمان.

ورأى السيد ثويني في الاتفاق الذي عقده السيد محمد بن سالم مع السيد ماجد خلاف ما يسرده السيد ماجد، فهو يرى أن المبلغ دلالة على الخضوع، وليس مساعدة مشروطة، وأن السيد ماجد وافق على أن يكون خاضعًا لأخيه وذلك بحضور الكولونيل همرتن والقنصلين الأمريكي والفرنسي[٢٠]، ويورد كوجلان نص رواية السيد ثويني في

---

(٢٠) القاسمي: ٨١.

الاتفاق الذي أبرمه مبعوثه السيد محمد بن سالم "لدى وفاة السيد سعيد أوفدت محمد بن سالم، ومحمد بن سعيد إلى زنجبار لعمل ترتيب مع السيد ماجد بخصوص تقسيم ممتلكات أبينا، وبعدأن تم ذلك، دار النقاش حول الموقع الذي ستحتله زنجبار مستقبلا، وأبلغ الموفدان السيد ماجداً بأنه يستطيع اعتبارها تابعة لعمان، وطبقًا لذلك تم الاتفاق بأن يدفع ماجد ٤٠,٠٠٠ دولار كإتاوة لمالية مسقط"(٢١). وأن سبب الحملة العسكرية التي أعدها السيد ثويني لمهاجمة زنجبار في ١١/٢/١٨٥٩م هو رفض السيد ماجد دفع ما اتفق عليه من مبالغ، ولا أود كما أوضحت في بداية حديثي أن أسترسل في وجهة نظر السيد ثويني وتفسيراته للقضية، وننقض وجهة نظر السيد ماجد.

إن المتصفح لهذه الوثيقة يجد تباعداً في وجهات النظر، خصوصًا في الصلح الذي عقده السيد محمد، والذي اعتزل السياسة من أجله كما تقول الوثيقة، وأنه اعتكف في الحجاز طيلة فترة النزاع بعيدا عن الطرفين، وكأنه كان غير راض عن الأوضاع التي آل إليها وضع الأخوين. فإذا كان كما ذكر السيد ماجد، لماذا أخفى السيد محمد عن السيد ثويني الحقيقة، أم أن السيد محمد صارحه، ولكن لكثرة المشاكل المحدقة بالسيد ثويني أرجأ البت في القضية، ريثما يضع

---

(٢١) القاسمي: ٢٠٦.

حلولا لمشاكله. وكان السيد ثويني قد واجهته مطامع أخيه تركي بن سعيد في استقلاله بولايته صحار، وثرة اليعاربة في مدينة نخل برئاسة الشيخ جابر بن حمير بن محمد بن حمير اليعربي.

وقد أشرنا إلى أن السيد ثويني قد أرسل السيد علي بن ناصر البوسعيدي عام ١٨٥٨م إلى زنجبار، وقد أقر السيد ماجد أن ناصر عمل قلاقل، وأفسد الرعية، وقد وصل رأينا أن هذه الشهادة صارت من ماجد نفسه وهي دلالة قطعية أن السيد ثويني قصده من إرسال السيد ناصر لأخيه ليعلمه أنه غير راض بما اتفق عليه السيد محمد بن سالم مع السيد ماجد، وأن الأخير لم يشر في وثيقته بأن السيد ناصر لوح بشيء من التذكر من قبل السيد ثويني، حتى يتمكن أن يفسد أهالي زنجبار، ويثيرهم على حاكمهم، وكيف ينقلب هؤلاء السكان على حاكمهم من دون سبب، إلا لوجود سبب ليتعاونوا مع السيد ثويني ضد السيد ماجد.

إن الأسس التي يرتكز عليها السيد ماجد في تعليل مسألة الانفصال قد تتبعها العميد كوجلان الذي قام بزيارة إلى زنجبار في ٢٩/ ٩/ ١٨٦٠، وقد سبقتها زيارة مماثلة إلى مسقط في ١٢/ ٦/ ١٨٦٠ وقد كتب كوجلان عن السيد ثويني "أن حجة السيد ثويني القائلة بأنه نظرا لظروف مركزه، وتمشيا مع تقاليد أسلافه في حالات مماثلة، فقد كان محقا تماما في محاولة إرغام أخيه السيد ماجد على

الاعتراف بـالولاء" . ويقول عن السيد مـاجد: "فالنتيـجة أن مطالب السيد ماجد بالسيادة على مناطق زنجبار، بأي درجة وجدت عليها سواء في وصية أو بناء على رغـبات المرحوم السيد سـعيد، هي باطلة، ولا تستند إلى أي أساس من الصحة"[٢٢].

وبعد أن وضحت الصورة لدينا بأن إدعاء السيد ماجد لا يصح، ولا يمكن أن يقدم حـجة كدليل على الانفصـال. وأن من الأمور التي نسلم بها أن السيـد ماجد حينما وصل إلى هذا المنصب كـان عمره لا يتجـاوز ٢٢ سنة، وهو شاب طمـوح تسيطر عليـه غطرسة الشـباب، وكان يتـمتع بنصائح الوكـيل السياسـي البريطاني رجبي الذي اسـتغل طموحه، وهو من دعاة أنصار الانفـصال حيث كان يطمع في السيطرة على منع تجارة الرقـيق، وهو في مقدوره إقناع هذا الشـاب إذا حصل الانفصال[٢٣]. يقول رجبي الوكـيل البريطاني السياسـي في زنجبار: في إحدى رسـائله إلى سكرتير الحكومة في بومـبي "وفيمـا يتعلق ببلدان زنجبار، فاعتقد أن انفصالها التام عن مسقط سوف يؤدي بعد قليل إلى توقف تجارة العبيـد في الشمال، وسوف يشعر حاكم زنجبـار باستقلاله عن عرب الشـمال الذين يحـتشدون في زنجـبار خـلال أوقات الرياح

---

(٢٢) *Reeords of Oman*: 1 pp. 1061.

(٢٣) العابد: **سياسة بريطانيا**: ٢: ٣١.

الموسمية الشمال شرقية ليغنموا منه. إن المبلغ الذي يوزع من قبل السيد ماجد على هؤلاء كل عام يشكل عبئًا ثقيلا على خزينة زنجبار"، ويرى الدكتور العابد أن الوكيل السياسي في زنجبار المستر رجبي كان يتصيد الأخطاء لثويني على حين يغفرها لماجد[٢٤].

وثمة رأي آخر مغاير لرأي رجبي، فقد جاء على لسان الكابتن فليكس جونز الوكيل البريطاني السياسي في الخليج العربي قوله: "عن هؤلاء الذين يدعون للانفصال، والأسس التي يستندون عليها . . . إن المناوئين، وأصحاب المخططات يسعون بكل طاقاتهم منذ عدة سنوات إلى نشر الاعتقاد بأن الحاكم الراحل قد أعد مستندات أصولية خاصة يعطي بموجبها - لابنه السيد خالد أولاً، ثم بعد وفاة خالد لابنه ماجد - أراضيه في زنجبار بالاستقلال عن أية علاقة مع الوطن الأم في عمان. وهكذا فإن زنجبار تكون، قد تحولت بعد وفاته من مجرد مستعمرة إلى مملكة وبمرسوم من صاحب السلطان، ومما لا شك فيه أن المهتمين بالموضوع سينشرون على الملأ وجود وصية تقتضي بتقسيم الأراضي وصلاحية الأخوة على هذا النحو إذا لم يستطيعوا عمل وصية تناسب أغراضهم الخاصة . . . من هذا الجانب يوجد نفي قاطع لامكانية أن يكون الإمام الراحل قد وقع أية وصية أخرى غير أصل النسخة التي نرسلها الآن".

---

(٢٤) **سياسة بريطانيا**: ٢: ٣١.

أَبَعْد هذه الشهادة تبقى لداعي الانفصال حجج يدعون بها، إلا مراوغة للحقائق ودعاة للإنفصال؟ ولا يخالجنا الشك في ذلك من حيث إن السيد ماجد وقع تحت تأثير الوكيل السياسي في زنجبار.

ويعلق كوجلان عن وضع السيد ماجد، واستشارته للوكيل السياسي البريطاني، وإسداء النصح له بينما يفتقر السيد ثويني ذلك "في جميع النقاط من القانون الدولي، كان للسيد (ماجد) ميزة نصح وتوجيه الكولونيل رجبي، بينما كان المندوب البريطاني لدى مسقط في ذلك الحين يهوديًا أميا، وكان عاجزًا عن إسداء النصح للسيف ثويني بنفس المقدار الذي فيه سموه يأنف من استشارته"[٢٥].

وقد جاء في بعض رسائل كوجلان إلى أندرسون حاكم بمبي "إنني اعتقد بمنتهى الصراحة بأن هذه الإيضاحات سوف تسهم فيدحض الحجج التي يتذرع بها السيد ماجد ضد السيد ثويني"[٢٦].

إن الحجج التي يرويها السيد ماجد في وثيقته ينكرها السيد ثويني، والتهم التي يشكوها ضد أخيه، يجد لها السيد ثويني مبررات وقد سقنا سابقًا بعض أقوال كوجلان في الوقوف بجانبه ومنها: "يبدو لي عند إجراء مراجعة متأنية للموضوع، أنه بالرغم من أن السيد ثويني

---

(٢٥) القاسمي: ٢٣٧.

(٢٦) كيلي: **بريطانيا والخليج**: ٢: ٢٥٦.

لم ينقطع عن الترسال مباشرة مع المتمردين في زنجبار، وسعى من أجل الاتفاق على جماعة مؤيدة لمراميه البعيدة هناك، فليس من العدل، مع ذلك، اتهامه بالعديد من التصرفات المزعومة ضد عملائه، ولا القيام بتحريض في أكتوبر ١٨٥٩ على العصيان"[٢٧].

من هنا يتضح لي أن بوادر الانفصال جاءت برغبة من السيد ماجد، ووقفت بريطانيا معه على الرغم من بطلان جميع الحجج التي استند إليها السيد ماجد كوصية والده في الانفصال أو الاتفاق الذي ادعاه السيد ماجد مع مبعوث السيد ثويني محمد بن سالم، والاعتراف بالسيد ماجد من قبل كافة أخوته وسكنى زنجبار، وكانت كل الآراء والحجج تميل لصالح السيد ثويني وعدم الانفصال، لكن العدل شيء والرغبة شيء آخر، لا يمكن التوفيق بينهما إلا بالحياد التام، وكان الواضح الجلي أن حياد بريطانيا قد اختفى عن هذه القضية.

---

(٢٧) IORL/PS/5/507, pp. 147- 50. نقلا عن القاسمي: ٢٣٧.

المصادر والمراجع

- ابن رزيق، حميد بن محمد، **الفتح المبين في سيرة السادة آل بوسعيديين**، مسقط: ١٩٨٤م.
- أمين ، سعيد، **الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة**، بيروت: ١٩٦١م.
- الخصوصي، بدر الدين عباس: **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، جـ٢، ط١ ، دار السلاسل، الكويت ١٩٨٨م
- سلطان، سالمة بنت سعيد: **مذكرات أميرة عربية**، ترجمة عبد المجيد القيسي، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: ١٩٨٣م.
- الطائي، سنى علي عبد الجبار: "دور السياسة البريطانية في تقسيم السلطنة العربية الأفريقية"، **ندوة رأس الخيمة التأريخية**، ٢٩ - ٣١ أغسطس ١٩٨٧م، ص: ٢١٩ - ٢٣٠.
- العابد، فؤاد سعيد: **سياسة بريطانيا في الخليج العربي ١٨٥٣ - ١٩١٤م**، جـ٢، ط١، دار السلاسل، الكويت، ١٩٨٤م.
- المغيري، سعيد بن علي: **جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار**، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، ١٩٧٩م.

- قاسم، جمال زكريا: "سلطنة مسقط وزنجبار بين الوحدة والانفصال"، **ندوة رأس الخيمة التاريخية**، ٢٩ - ٣١ أغسطس ١٩٨٧م، ص: ١٩٥ - ٢٠٤.
- القاسمي، سلطان بن محمد: **تقسيم الأمبراطورية العمانية ١٨٥٦ - ١٨٦٢**، دبي: ١٩٨٩م.
- كيلي، جون: **بريطانيا والخليج ١٧٩٥ - ١٨٧٠م**، ترجمة محمد أمين عبد الله، مسقط: ١٩٧٩م.
- Coupland, S. R. *Exploition of East Africa*.
- *Records of Oman*: 1867 - 1947 Sel. & Ed. R. W. Baily CMG.